برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٢- ١٩٩٨/٥/١٥

البرامج القطرية

البند ٥ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/98/5/4
6 April 1998
ORIGINAL: ENGLISH

البرنامج القطري لإثيوبيا (١٩٩٨-٢٠٠٣)

الموجز

تعد إثيوبيا من أقل البلدان نموا إذ تحتل المرتبة ١٧٠ من بين ١٧٥ بلدا، وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، الصادر عن **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. وكان عدد سكان إثيوبيا في عام ١٩٩٤ يبلغ ٥٥,٥ مليون نسمة؛ وكان نصيب الفرد السنوي من الدخل في عام ١٩٩٦ يبلغ ١١٧ دولارا. ويصل الرقم الدليلي التجميعي للأمن الغذائي الأسري (**منظمة الأغذية والزراعة**) إلى ٦٤,٨ من ١٠٠، ويقتضي الأمر، حتى في المواسم الزراعية التي تحقق نتائج طيبة بشكل استثنائي، تقديم أغذية إغاثة لما لا يقل عن ٣,٣ مليون نسمة. ويصل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٢٠ في الألف. ويعاني نحو ١٢,٦ مليون نسمة من الفقر المزمن، ولا تستطيع نحو ٣,٨ مليون أسرة الحصول على إمدادات غذائية تزودها بالحد الأدنى من السعرات الحرارية البالغ ٦٨٠ ١ كيلوكالوري للفرد في اليوم. ويؤثر الفقر المدقع على أكثر من ٤ ملايين نسمة من سكان الحضر يعيشون دون حد الفقر. وتتمثل استراتيجية البرنامج القطري في الحد من انعدام الأمن الغذائي في الأجل القصير وإيجاد أصول مادية تساعد على تثبيت الإنتاجية الزراعية وزيادتها، مما يقلل من هشاشة أوضاع المستفيدين في المستقبل. ويجري في هذا الإطار التركيز على حماية الأراضي، والتحريج، وصون المياه، وتنمية الموارد البشرية.

ويقتضي البرنامج القطري المقترح لإثيوبيا أن يجيز **المجلس التنفيذي**، رهنا بتوافر الموارد (للفترة من يوليو/تموز ١٩٩٨ إلى يونيو/حزيران ٢٠٠٣)، ٩٠,٢ مليون دولار (تكاليف تشغيل مباشرة) تخصص لأنشطة أساسية، منها نحو ٥,٢ مليون دولار تم الالتزام بها فعلا. وتبلغ تكلفة الأنشطة التكميلية ٧٦,٨ مليون دولار. ويصل العدد السنوي لمتوسط أفراد المجموعات المستفيدة إلى ٢٠٠ ٨٩٥ مستفيد مباشر من أنشطة **البرنامج** الأساسية. وهم موزعون على النحو التالي: ٠٠٠ ٧٥٤ مستفيد من أنشطة الغذاء مقابل العمل ويشمل هذا العدد أفراد الأسرة، و٠٠٠ ١٣٠ تلميذ بالمرحلة الابتدائية، و٢٠٠ ١١ مستفيد من خدمات صحة الأمومة والطفولة. والأنشطة الموجهة إلى الفقراء وإلى المحرومين من الأمن الغذائي تتركز في مناطق العجز الغذائي التي تعد سريعة التأثر بالجفاف وتستحق في أحيان كثيرة الحصول على معونة غذائية غوثية. وسيقدم **البرنامج** في هذا الإطار إسهاما مهما في التخفيف من وطأة الكوارث.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير إقليم أفريقيا: M. Zejjari رقم الهاتف: 6513-2201

كبير منسقي عمليات إثيوبيا: A. Abdulla رقم الهاتف: 6513-2391

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

موطن التركيز الاستراتيجي: انعدام الأمن الغذائي، والفقراء الجوعى

١- كان مخطط الإستراتيجية القطرية لإثيوبيا قد قدم إلى الجهاز الرياسي **للبرنامج** في عام ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين، أدخلت عدة تنقيحات على بعض السياسات الحكومية واعتمدت سياسات أخرى. ففي عام ١٩٩٦ اعتمدت استراتيجية للأمن الغذائي شكلت الأساس الذي استند إليه في تصميم البرنامج الاستثماري للأمن الغذائي في إثيوبيا. ووضعت سياسة للمعونة الغذائية تركز على الاستفادة من أغذية الإغاثة في أغراض التنمية. كما اعتمدت استراتيجيات قطاعية بشأن التعليم، والصحة، والسكان، والمرأة. وتتجلى الإستراتيجيات والسياسات الجديدة في هذا البرنامج القطري المقترح.

التقدم الذي أحرز مؤخرا في مجال التنمية

٢- تعد إثيوبيا بلد داخلي يندرج في عداد أقل البلدان نموا ويعاني من العجز الغذائي، وكان نصيب الفرد فيه من الدخل يبلغ ١١٧ دولارا[١] في عام ١٩٩٦. وكان الأداء الاقتصادي في العقدين الماضيين ضعيفا بوجه عام حتى عام ١٩٩٣، فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ حتى ١٩٩٣/١٩٩٢ لم يكن متوسط معدل النمو يتجاوز ١,٥ في المائة، ولكن خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٣/١٩٩٢ حتى ١٩٩٦/١٩٩٥، حققت إثيوبيا نموا سنويا لافتا للنظر بلغ متوسطه ٧,٦ في المائة، ثم وصل إلى ١٠,٤ في المائة بين عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦. وكانت الزراعة هي المصدر الرئيسي لهذا النمو إذ سجلت في ١٩٩٥ و١٩٩٦ معدل نمو سنويا قياسيا بلغ ١٣,٧ في المائة.

انعدام الأمن الغذائي، وهشاشة الأوضاع

٣- يعد انعدام الأمن الغذائي من أوضح مظاهر الفقر في إثيوبيا. وهو يؤثر على مزارعي الكفاف الذين لا تتيح لهم مساحة أراضيهم، ولا نوعية تربتها، ولا عدد رؤوس ماشيتهم ولا سائر ما يملكونه من أصول أن ينتجوا أو يشتروا أغذية تكفي جميع أفراد أسرهم. ومن جهة أخرى، أسفر التوسع العمراني السريع، الذي لم يقترن بنمو اقتصادي مناظر ولا بخلق فرص عمل متناسبة، عن ظهور فئة أخرى من المفتقرين إلى الأمن الغذائي في المدن.

٤- ولم تتمكن إثيوبيا، في السبعينات والثمانينات، من أن تلبي احتياجاتها الغذائية من الحبوب من إنتاجها المحلي. فقد زاد عدد السكان بمعدل سنوي متوسط قدره ٢,٧ في المائة، في حين أن نصيب الفرد في نمو إنتاج الحبوب كان منعدما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٧ ولم يتجاوز متوسطه ٠,٩ في المائة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٠. وبالرغم من الاتجاه الإيجابي الذي بزغ منذ عام ١٩٩١، وارتفاع مستويات الإنتاج التي تحققت في ١٩٩٦-١٩٩٧ بوجه خاص، عندما أوشك البلد على تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن إثيوبيا تواجه في السنوات العادية فجوة هيكلية في إمدادات الحبوب. وسيتعين سد جانب من هذه الفجوة عن طريق المعونة الغذائية (أنظر الملحق الأول).

٥- وينبغي التأكيد أيضا على أن الأمر يقتضي حتى في السنوات الاستثنائية، مثل الموسمين الزراعيين ١٩٩٦/١٩٩٥ و١٩٩٧/١٩٩٦، تقديم أغذية إغاثة لملايين السكان الذين يظل إنتاجهم - الذي لا يتجاوز مرحلة الكفاف - ومستوى دخلهم غير كافيين لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. وعلاوة على ذلك، يعتمد الإنتاج الزراعي بالدرجة الأولى على

(١) جميع النقدية محسوبة بدولارات الولايات المتحدة ما لم يذكر غير ذلك. وفي مارس/آذار ١٩٩٨ كان الدولار الواحد يعادل ٦,٩٤ بر.

العوامل المناخية، بالرغم من التوسع الملموس في استخدام المستلزمات الزراعية، كما يتضح من الضعف النسبي لنتيجة الموسم الزراعي الرئيسي ١٩٩٧/١٩٩٨.

٦- ويشكل الفقراء والمحرومون من الأمن الغذائي قطاعا كبيرا من سكان إثيوبيا، إذ قدر **البنك الدولي** في عام ١٩٩٢ أن نحو ١٢,٦ مليون نسمة يعانون من الفقر المزمن. كما يؤثر الفقر المدقع على أكثر من ٤ ملايين نسمة من سكان المدن يعيشون أدنى خط الفقر. وفي صفوف فقراء المدن، تشكل الأسر التي تعولها النساء مجموعة أشد مقاساة من الحرمان، إذ يتراوح دخلها الشهري بين ٤ و١٠ دولارات، مما يعني أن دخلها اليومي لا يغطي حتى تكلفة أرخص وجبة يومية واحدة. وتشير تقديرات وردت في دراسة حديثة عن توجيه المعونة الغذائية إلى الفئات المحتاجة لها (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧) إلى أن ما تحصل عليه ٣,٨ مليون أسرة من الإمدادات الغذائية لا يكفي لتزويدها بالحد الأدنى للسعرات الحرارية وهو ٦٨٠ ١ كيلوكالوري في اليوم للفرد، وأن نحو ٢ مليون نسمة يعيشون، في أية سنة شئت، في حالة عجز غذائي مزمن تقتضي عمليات إغاثة متواصلة، وأن ٥ ملايين نسمة آخرين أو أكثر يعانون من عجز غذائي دوري.

٧- وتسجل في إثيوبيا أعلى معدلات سوء التغذية في أفريقيا وثالث أعلى هذه المعدلات على مستوى العالم، بعد بنغلاديش والهند. ووصلت نسبة قصور النمو لدى الأطفال إلى ٦٤ في المائة في عام ١٩٩٢. ويؤثر سوء التغذية والأنيميا الناجمة عن أسباب تغذوية على ٢٧ في المائة من الأمهات الحوامل والمرضعات. ويصل معدل وفيات الرضع إلى ١١٧ في كل ٠٠٠ ١ مولود حي؛ ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٠٠ في كل ٠٠٠ ١، في حين يقدر معدل وفيات الأمهات المرتبطة بالولادة بنسبة ٤٠٠ ١ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي.

الاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بالأمن الغذائي، وتخفيف وطأة الفقر، والحد من وقع الكوارث

٨- يعد استئصال الفقر من الأهداف ذات الأولوية للحكومة. وتتوقع الحكومة، من خلال المحافظة على معدل نمو اقتصادي سنوي متوسط يتراوح بين ٧ و٨ في المائة، أن تضاعف خلال ١٥ عاما نصيب الفرد من الدخل الذي يبلغ في الوقت الحاضر ١١٧ دولارا، مما سيقلل من انتشار الفقر. كما أنها ملتزمة بأن توفر في الأجل القصير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية اللازمة لتخفيف وطأة الفقر. ووضعت لهذا الغرض برامج استثمارات قطاعية وستنفذها في قطاعات التعليم، والصحة، والبنيات الأساسية للطرق، والأمن الغذائي. وقد حظيت هذه البرامج بدعم قوى من **البنك الدولي**، و**مصرف التنمية الأفريقي**، و**وكالات الأمم المتحدة**، والجهات المانحة الثنائية.

٩- وفي البرنامج الاستثماري لقطاع التعليم، تولى الأولوية لزيادة نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية من خلال التوسع في المرافق التعليمية وتحسين نوعية التعليم. وفيما يتعلق بقطاع الصحة، يركز البرنامج الاستثماري على الجوانب الكفيلة بأن تعود بالنفع على الفقراء، مثل مكافحة الأمراض السارية الشائعة، والاضطرابات التغذوية، والصحة البيئية والإنجابية، وتدابير حفظ الصحة.

١٠- وترتكز استراتيجية الأمن الغذائي، التي ترجمت إلى برنامج استثماري للأمن الغذائي، على العناصر التالية: (أ) تنشيط التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل؛ (ب) نشر أساليب التكنولوجيا الزراعية الراهنة على نطاق واسع في

المناطق التي تهطل عليها الأمطار بمستوى يعول عليه؛ (ج) إصلاح النظام الايكولوجي الطبيعي وتنمية الري على النطاق الصغير في المناطق القاحلة وشبه القاحلة؛ (د) توفير مساعدات غذائية للأشخاص الذين سيواجهون لولاها خطر الموت جوعا؛ (هـ) تدعيم احتياطي الأمن الغذائي لحالات الطوارئ؛ (و) تعزيز نظم الإنذار المبكر والمراقبة من أجل تقوية تدابير التأهب للطوارئ.

١١- وتحظى هذه الإستراتيجية بدعم من سياسة سكانية تستهدف خفض معدل الخصوبة من ٧,٧ طفل لكل امرأة إلى ٤,٠ بحلول عام ٢٠١٥، وتعترف هذه الإستراتيجية بأنه ما لم يتم إدخال تغييرات تكنولوجية واسعة في مجال إنتاج الأغذية، وما لم يتم تطبيقها تطبيقا مطردا، سيظل الفقراء يعتمدون في بقائهم على مساعدات المعونة الغذائية.

سياسة الحكومة بشأن المعونة الغذائية

١٢- يتمثل لب السياسة الحكومية المتعلقة بالمعونة الغذائية في أنه "لا ينبغي لأي شخص ذي بنية سليمة أن يحصل على مساعدة من أغذية الإغاثة دون أن يعمل في المقابل في مشروع من مشروعات المجتمع المحلي." ولن يتلقى الأشخاص ذوو البنية السليمة الأغذية إلا نظير عمل يؤدونه في "مخططات توليد فرص العمل"، التي تشكل شبكة أمان مرنة لتوفير فرص العمل. وستظل أغذية الإغاثة المجانية تقدم إلى الأشخاص المعنيين العاجزين عن العمل.

١٣- وتعتبر الحكومة أن المعونة الغذائية تتسم بأهمية مركزية لاستراتيجية الأمن الغذائي، وهي ملتزمة باستخدام موارد الإغاثة لدعم العمل الإنمائي والتأهيلي في المناطق المفتقرة إلى الأمن الغذائي. وتشجع الحكومة شراء المنتجات كحافز ينهض بالإنتاج والتجارة على الصعيد المحلي ويساعد على نقل الإمدادات من مناطق الفائض إلى مناطق العجز.

العلاقة بمذكرة الإستراتيجية القطرية

١٤- ما زال على الحكومة أن تتخذ قرارا بشأن التنفيذ الكامل لتوصية **الجمعية العامة للأمم المتحدة** الداعية إلى إعداد مذكرة استراتيجية قطرية. غير أن **وكالات الأمم المتحدة** قد بادرت بالاشتراك مع **البنك الدولي** في عام ١٩٩٥ إلى وضع مصفوفة أنشطة توضح جميع الأنشطة التي تساندها **وكالات الأمم المتحدة** في إثيوبيا. وتحدد تلك الوثيقة المجالات التي يمكن أن يقوم فيها التعاون بين الوكالات وتوفر أساسا يمكن الارتكاز عليه في إعداد مذكرة الإستراتيجية القطرية عندما تقرر الحكومة أن تستهل هذه العملية. كما تتعاون **وكالات الأمم المتحدة** في تخطيط وتنفيذ التقييم القطري الموحد، ومن المنتظر أن يبدأ تنفيذ "إطار المساعدة الإنمائية **للأمم المتحدة**" خلال الفترة التي يغطيها البرنامج القطري الراهن.

برامج الأمم المتحدة، والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية

١٥- تتصدى معظم البرامج التي تدعمها الجهات المانحة في إثيوبيا لمشكلة الفقر، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وعملا على تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار، يقدم البنك **الدولي**، **والاتحاد الأوروبي**، **والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**، و**إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة** الدعم بالدرجة الأولى للإصلاحات المنفذة على صعيد الاقتصاد الكلي وللبرامج الاستثمارية القطاعية ذات الصلة. وقد توسع **الاتحاد الأوروبي** بقدر ملموس في تقديم المساعدة لأغراض الأمن الغذائي،

وتنمية الأسواق، والبنية الأساسية للطرق. ويقدم **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)** دعما نشطا للجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية الإقليمية والمحلية على تنسيق البرامج الإنمائية وتصميمها وتنفيذها. وتقوم منظمات غير حكومية، مثل **منظمة كير ومنظمة غول، ومؤسسة جيميني ومؤسسة شيشاير**، بدعم من **البرنامج**، بتنفيذ برامج موجهة إلى فقراء المدن على وجه التحديد. وتقدم منظمات أخرى، مثل **جمعية الإغاثة، ومنظمة (رليست تغراي)، وصندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة والولايات المتحدة)، ومنظمة أوكسفام، ومنظمة إغاثة الساحل**، دعما لإصلاح البيئة استنادا إلى برامج للتنمية الريفية.

تقييم الأنشطة القطرية السابقة والراهنة لبرنامج الأغذية العالمي

١٦- بلغ متوسط المساعدات التي قدمها **البرنامج** إلى إثيوبيا، من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٩٦، نحو ٣٤ مليون دولار في السنة: ٩ ملايين دولار لتغذية اللاجئين، و١٤ مليون دولار لعمليات الطوارئ، وخصص المبلغ المتبقي وهو ١١ مليون دولار لأغراض التنمية. وحتى عام ١٩٩٣، ركزت المساعدة الإنمائية المقدمة من **البرنامج** على إصلاح الأراضي الزراعية وإنشاء الاحتياطي الإثيوبي للأمن الغذائي في حالات الطوارئ. كما قدم الدعم لأنشطة تنمية إنتاج الألبان.

١٧- وبالرغم من الأهمية القصوى لمساعدات الإغاثة التي شملت تعبئة وإدارة مساعدات قصيرة الأجل لمواجهة حالات الجفاف والمجاعات، وتقدير الاحتياجات من المعونة الغذائية، وتنسيق التعهد بالتبرعات وشحن السلع ونقلها، تمكن **البرنامج** من تنفيذ برنامج كبير يقوم على مبدأ "الغذاء مقابل العمل" ويركز على تحقيق الانتعاش في أعقاب الجفاف وإصلاح البيئة في المناطق المعرضة للجفاف من البلد. ومن العوامل التي جعلت تنفيذ هذا البرنامج ممكنا: أن استخدام الغذاء كحافز يشجع على الاضطلاع بأنشطة الغذاء مقابل العمل قد حظي بقبول عام وكان موضع تفضيل في معظم الحالات؛ وأن الحكومة أعطت الأولوية لأشغال صون التربة والمياه والتزمت بالموارد المطلوبة لهذا الغرض؛ وأن الجهات المانحة تحمست لهذا الشكل من المعونة الغذائية الذي يربط العمل الإنمائي بالمناطق المعرضة للكوارث. وكانت أنشطة الغذاء مقابل العمل موجهة أساسا إلى المناطق التي تكون فيها الحيازات صغيرة المساحة وضعيفة الجودة إلى درجة لا تجعلها تلبي احتياجات الكفاف لمعظم الأسر، والتي تتيسر فيها إمكانيات خلق فرص عمل مؤقتة مناسبة لا تتعارض مع واجبات المزارعين والتزاماتهم: وبذلك كانت أنشطة الغذاء مقابل العمل شبكة أمان أسهمت بصفة منتظمة في تخفيف آثار نقص الأغذية. وفي الوقت نفسه، عادت الأصول التي تم إنشاؤها بنفع مباشر على الفقراء، مما عزز فرص تمتعهم بالأمن الغذائي في الأجل الطويل.

١٨- وفي المراحل المبكرة من مساعدات **البرنامج**، كانت أنشطة حماية الأراضي تخطط مركزيا وتفرض على المجتمعات المحلية. وتضافرت آثار سوء التصميم الفني ونقص الإشراف لتخلق موقفا سلبيا في صفوف المزارعين إزاء تدابير الصون المفروضة عليهم. أما في المرحلة الراهنة فيطبق نهج التخطيط القائم على المشاركة المحلية؛ ويتيح هذا النهج للمجتمعات المحلية أن تحدد أولويات الصون وأن تختار أنشطته وأن تنفذ تدابيره المتفق عليها. ويطبق نهج التخطيط القائم على المشاركة المحلية تطبيقا واسع النطاق في الوقت الراهن من جانب وزارة الزراعة، حتى خارج المجالات التي يساعدها **البرنامج**، كما يطبق من جانب لجنة الوقاية من الكوارث والتأهب لها لدى وضع "مخططات توليد فرص العمل". ويعد هذا النهج بالغ النفع في زيادة مقومات الاستدامة وفي إشاعة الإحساس بتملك الأصول التي يجري إنشاؤها من خلال

أنشطة الغذاء مقابل العمل. وستتعزز الاستدامة بقدر أكبر مع حصول المزارعين على زيادات حقيقية في الإنتاج والدخل بفضل اتباع تدابير حماية التربة والأراضي.

١٩- وتمكن **البرنامج** بفضل، الخبرة التي اكتسبت من أنشطة الغذاء مقابل العمل والدراسات التي أجريت عن الأمن الغذائي في التسعينات، من أن يسهم بعناصر مهمة في تصميم السياسات الغذائية الوطنية التي جسدت التحول من التوزيع المجاني لأغذية الإغاثة إلى تقديم مساعدات أغذية الإغاثة من خلال مخططات توليد فرص العمل. كما يعد إنشاء احتياطي الأمن الغذائي لحالات الطوارئ إنجازا مهما آخر يعزى بوجه خاص إلى الدور الحفاز الذي قام به **البرنامج**.

٢٠- واضطلع **البرنامج**، في آونة أقرب عهدا، بدور نشط في تنمية الأسواق المحلية. ففي عام ١٩٩٧، تم إنفاق أكثر من ٢٢ مليون دولار على شراء سلع محلية، مما وفر حافزا كبيرا للإنتاج المحلي. ويعتزم **البرنامج**، رهنا بتوافر الموارد المالية وتبعا لظروف الأسواق، أن يشتري من السوق المحلية ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من الحبوب المخصصة للبرنامج القطري، بالإضافة إلى جميع الأغذية المخلوطة. وستشكل الوفورات المتحققة من ذلك موردا إضافيا للبرنامج القطري.

البرنامج القطري

الغايات والأهداف

٢١- خلال السنوات الخمس الماضية، وصل عدد السكان الذين يحتاجون لمعونة غذائية طارئة، وفقا لتقديرات لجنة الوقاية من الكوارث والتأهب لها، إلى ٣,٣ مليون نسمة في المتوسط كل سنة. وقد صممت الأنشطة الأساسية للبرنامج القطري بحيث تعود بالنفع على ٠٠٠ ٧٥٤ نسمة كل عام في إطار عناصر الغذاء مقابل العمل، وعلى ٠٠٠ ١٣٠ طفل في المتوسط في إطار التغذية المدرسية، وعلى ٢٠٠ ١١ امرأة وطفل تغطيهم خدمات صحة الأم والطفل. ويشكل البرنامج شبكة أمان تستهدف تحقيق أمن غذائي مستمر في المناطق التي تفتقر إليه. ولكن ينتظر أن تنشط لجنة الوقاية من الكوارث والتأهب لها تنفيذ مخططات توليد فرص العمل استجابة للاحتياجات التي تتجاوز الموارد المخصصة للبرنامج القطري أو التي تخرج عن نطاقه.

٢٢- وتمشيا مع "بيان رسالة **البرنامج**" والأولويات الحكومية، تتمثل الغايتان العامتان للبرنامج القطري فيما يلي: (أ) تحسين مستوى الأمن الغذائي بطريقة مستدامة لنحو ٢٠٠ ٨٩٥ مستفيد في السنة عن طريق إنشاء وإصلاح الأصول الإنتاجية ودعم تنمية الموارد البشرية؛ (ب) وتعزيز التأهب للطوارئ والاستجابة لها عن طريق توجيه المعونة الغذائية إلى المناطق التي تعاني من عجز غذائي مزمن، وتقوية القدرات على تخطيط مشروعات مناسبة لمخططات توليد فرص العمل.

٢٣- وتتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي: (أ) زيادة الاستثمار في حماية التربة والأراضي، وتجميع المياه، والتحريج كوسيلة لتحسين الأمن الغذائي؛ (ب) تعزيز التنمية البشرية، في صفوف الفقراء والنساء والأطفال، من خلال تحسين التغذية، وزيادة فرص الانتفاع بالتعليم وخدمات تنظيم الأسرة والخدمات الصحية؛ (ج) خلق فرص عمل مؤقتة وأصول إنتاجية تقلل من هشاشة أوضاع المستفيدين؛ (د) زيادة مشاركة النساء على جميع المستويات في العمليات التي تحظى بدعم **البرنامج**؛ (هـ) زيادة توافر الأغذية وفرص الحصول عليها في الأوقات الحرجة التي تقل فيها الإمدادات الغذائية.

المجموعات والمناطق المعنية

٢٤- تتركز الأنشطة المقترحة في أشد المناطق اتساما بهشاشة الأوضاع، وهي تستهدف خدمة أفقر الأسر في المناطق الأشد تعرضا لانعدام الأمن الغذائي. وستوجه المساعدات بمزيد من الدقة مع توافر بيانات ومعلومات أدق مستقاة من أنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها التي يقوم بها **البرنامج**. وقد بينت على الخريطة الملحقة بهذه الوثيقة المناطق التي اختيرت للحصول على المساعدات الأساسية **للبرنامج** أو لتنفيذ المبادرات التجريبية. وسيوجه الدعم التغذوي والصحي والتعليمي إلى الأمهات الحوامل والمرضعات وإلى الأطفال المصابين بسوء التغذية في الأسر والمجتمعات الفقيرة، وإلى أطفال المدارس.

٢٥- وسينفذ البرنامج القطري في ثماني مناطق من المناطق الإحدى عشرة. (تيغراي، أمهرة، اوروميا، المنطقة الشعبية الجنوبية، العفر، صومالي، أديس أبابا، دير داوة). ويتضمن الملحق الثاني الحصص الإقليمية الإشارية من الموارد الأساسية، وقد تم استخلاص هذه الحصص بتطبيق معايير التخصيص الحكومية المتعلقة بعمليات الأمن الغذائي.

٢٦- وسيقوم **البرنامج** والحكومة المركزية باستعراض المخصصات الإقليمية بصفة دورية والاتفاق على خطط وميزانيات التنفيذ السنوية. وسيعاد تخصيص الموارد وفقا لمعايير محددة على أساس مدى اتفاق خطط العمل السنوية مع أهداف الأنشطة المختلفة، وسيراعى في ذلك الأداء السابق على مستوى المناطق وفيما يخص كل نشاط على حدة سواء بسواء.

التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى

٢٧- توفر البرامج الاستثمارية القطاعية الحكومية أطرا لتنسيق المساعدات في شتى القطاعات ولتحقيق التكامل بينها. وتساند أنشطة البرنامج القطري غايات وأهداف البرامج الاستثمارية القطاعية المتعلقة بالأمن الغذائي، والتعليم، والصحة. وضمن هذه الأطر، سيتم تحقيق التكامل بين مساعدات **البرنامج** والعمليات الأخرى التي تنفذها الجهات المانحة المشاركة من ثنائية ومتعددة الأطراف. وفيما يتعلق بالوكالات المختلفة: (أ) يقدم **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بالفعل دعما للمساعدة الفنية المقدمة بشأن تصميم وبناء وحماية أشغال صون المياه التي يساندها **البرنامج**. كما أن تدريب العاملين في مجال التنمية في إطار البرامج التي ينفذها **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ستعود بالنفع على أنشطة الغذاء مقابل العمل التي يضطلع بها **البرنامج**. وستواصل **اليونيسيف** دعم التغذية المدرسية بتوفير مرافق مياه الشرب والإصحاح في المناطق التي ينفذ فيها "برنامج وريدا للخدمات الأساسية المتكاملة". وسيتم التعاون مع **صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية** في مجالات الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والأنشطة المدرة للدخل المنفذة لصالح النساء. وستوفر **منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية** خبرات فنية في مجالات التقدير، والتقييم، والاستعراضات الإدارية، والدراسات المتعلقة بآثار الأنشطة. (ب) وتوفر "مجموعة المساعدة الإنمائية" التي تضم الجهات المانحة محفلا نموذجيا لتنسيق المساعدات الإنمائية المقدمة إلى إثيوبيا، شأنها شأن اللجنة الفرعية المعنية بالأمن الغذائي/الزراعة التابعة لمجموعة الجهات المانحة، وكذلك المجموعات التوجيهية للبرامج الاستثمارية القطاعية. وسيستعان بهذه الآليات في تيسير دمج أنشطة البرنامج القطري في أنشطة البرامج الاستثمارية القطاعية الأوسع نطاقا

ضمانا لتحقيق التكامل ولتبادل الدعم بين المدخلات المختلفة. وسيواصل **البرنامج** علاقات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية من أجل الاضطلاع بأنشطة الغذاء مقابل العمل في المناطق الحضرية، وتنفيذ برامج صحة الأم والطفل.

٢٨- وتشمل الآليات التنسيقية الأخرى المجموعة الفرعية للجهات المانحة المعنية بالمعونة الغذائية والشحن التي يترأسها **البرنامج**، واللجنة التوجيهية للمشتريات المحلية، ومجموعات عمل **الأمم المتحدة**، واللجان الفنية التي ترعاها الحكومة والمعنية بالتعليم، والأمن الغذائي، والوقاية من الكوارث والتأهب لها.

القدرات التنفيذية

٢٩- أسندت المسؤولية عن تنفيذ الأنشطة التي يساندها **البرنامج** إلى المكاتب الحكومية الإقليمية المختصة. وتكفل الوزارات الاتحادية التنسيق مع المكتب القطري والاتصال به. وقد ساعدت المشاركة المستمرة **للبرنامج** في أنشطة الغذاء مقابل العمل، والخبرة المكتسبة من المراحل التجريبية للأنشطة الجديدة على إضفاء الطابع المؤسسي على النظم المعنية وعلى إيجاد قدرات تكفي لتنفيذ عناصر البرنامج. ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة في هذا الصدد أن الحكومة قد أوفت دوما بالتزاماتها فيما يخص توفير الموظفين وتقديم التمويل المناظر. غير أن عدد الموظفين المؤهلين الذين يمكن الاستعانة بهم في دعم الأنشطة الإنمائية يظل محدودا، ويقتضي الأمر تقديم دعم كبير في مجال التدريب. ومازالت ميزانيات الحكومة متسمة بالتضييق النقدي وبالتالي لا يتسنى دوما تزويد الموظفين الميدانيين بموارد كافية تمكنهم من أداء مهامهم بأكثر الطرق فعالية. وسيتم التصدي بصورة جزئية لأوجه الضعف هذه من خلال توفير مواد غير غذائية في إطار البرنامج القطري.

عملية إعداد البرنامج القطري

٣٠- شارك في إعداد البرنامج القطري، بصورة رئيسية، إدارة التعاون متعدد الأطراف التابعة لوزارة التنمية والتعاون الاقتصاديين، والوزارات الاتحادية المعنية. وأجريت مشاورات، بقيادة وزارة التنمية والتعاون الاقتصاديين ، مع وزارة التعليم، ووزارة الزراعة، والإقليم ١٤، والسلطات الإقليمية. كما جرى استعراض البرنامج القطري رسميا من جانب أعضاء مجموعة المساعدة الإنمائية لإثيوبيا، التي تضم الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف. وأسهمت المنظمات غير الحكومية الشريكة بملاحظات تجلت في الصيغة النهائية لوثيقة البرنامج القطري.

مسوغات المستوى المقترح للموارد المتوقعة

٣١- تقسم الحافظة الإنمائية الراهنة الموارد على النحو التالي: ٢١ في المائة للقطاعات الاجتماعية (التعليم، والتغذية، وصحة الأم والطفل) و٧٩ في المائة لحماية الأراضي، والبنية الأساسية، وتنمية موارد المياه. ويمثل هذان القطاعان في المتوسط ٢٤ في المائة من التزامات **البرنامج** تجاه إثيوبيا بين يونيو/حزيران ١٩٩٢ وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧.

وبالرغم من أن عمليات تغذية اللاجئين والاستجابة للطوارئ المتصلة بنقص الأغذية لم تتم تغطيتها في إطار هذا البرنامج القطري فإنها ستظل تشكل الحصة الرئيسية للموارد المقدمة من **البرنامج** إلى إثيوبيا، وسيعتمد مستواها الدقيق على التقديرات السنوية للاحتياجات.

٣٢- تعد إثيوبيا بلدا داخليا منخفض الدخل يندرج في عداد أقل البلدان نموا وبلدان العجز الغذائي. ومراعاة للاتجاهات السابقة فيما يخص استخدام الموارد، والقدرات التنفيذية، والأولويات الحكومية، وحالة موارد **البرنامج**، يقترح أن يكون مستوى المساعدة الغذائية الإنمائية الأساسية المقدمة من **البرنامج** هو ٩٠,٢ مليون دولار، لا تشمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وذلك لفترة خمس سنوات. ويعادل هذا المبلغ ٢١٦ ٠٠٠ طن من السلع الغذائية أو ٤٣ ٢٠٠ طن في السنة، تبلغ تكلفتها نحو ١٨ مليون دولار. وستحصل أشغال حماية الأراضي، والبنية الأساسية، وصون المياه على نحو ٧٠ في المائة من الموارد الأساسية، في حين ستدعم النسبة الباقية تنمية الموارد البشرية. وإذا توافرت موارد إضافية يمكن توسيع نطاق البرنامج القطري. وتشير التقديرات إلى أن الأنشطة التكميلية ستستلزم ١٨٠ ٠٠٠ طن من الأغذية، بتكلفة قدرها ٧٦,٨ مليون دولار لتكاليف التشغيل المباشرة (أنظر الملحق الثالث).

الأنشطة الأساسية

النشاط الأساسي الأول: إصلاح الأراضي الريفية، والتحريج، وتنمية البنية الأساسية

٣٣- **موطن التركيز الاستراتيجي**. يؤكد النشاط ١ على تحسين الأمن الغذائي والحد من هشاشة الأوضاع في الأجل الطويل عن طريق تنفيذ تدابير لإصلاح وحماية الأراضي الزراعية، وتنمية البنية الأساسية لصون المياه، وتحسين التسويق. وعملا على ضمان مشاركة المجتمعات المحلية ووضع معايير لقياس التقدم المحرز، اعتمد نهج التخطيط القائم على المشاركة المحلية. وقد أضفي بالفعل الطابع المؤسسي على هذا النهج في المناطق التي تشملها عمليات **البرنامج**.

٣٤- **تحليل المشكلة**. أدى المستوى المتسارع الراهن لتعرية التربة في إثيوبيا، المقترن بتزايد الضغوط السكانية، إلى هبوط ضخم في الإنتاجية الزراعية وسبب اختلالات خطيرة في النظم الايكولوجية الطبيعية. وتقلص الغطاء الحرجي من ٤٠ في المائة في عام ١٩٠٠ إلى أقل من ٣ في المائة في عام ١٩٩٠؛ وتتعرض للانجراف كل سنة كمية تصل إلى ٢ مليار طن من الطبقة السطحية للتربة. وإذا استمرت المعدلات الراهنة لتعرية التربة، فإن نحو ٧,٦ مليون هكتار من الأرض ستفقد صلاحيتها للزراعة بحلول عام ٢٠١٠. ويعد توفير المستلزمات الزراعية وتسويق المنتجات الزراعية من الصعوبة بمكان في معظم المناطق الريفية بسبب عدم كفاية شبكة الطرق. ويسفر النقص الخطير في إمدادات المياه في القرى عن إنفاق قدر هائل من الوقت والجهد (وخاصة وقت وجهد المرأة) في تدبير الاحتياجات المائية اليومية. وفي المناطق القاحلة وشبه القاحلة، لا يتيسر الري إلا على نطاق محدود جدا مما يجعل المزارعين شديدي التأثر بوجه خاص بآثار موجات الجفاف المتكررة. وتعد فرص العمل غير الزراعي محدودة للغاية. وقد أسهمت العوامل السابقة في إيجاد نقص خطير في نصيب الفرد من إمدادات الحبوب ومعادلاتها.

٣٥- **الأهداف، والنتائج المتوخاة**. تتمثل الأهداف طويلة الأجل في تثبيت إنتاجية الأرض، وزيادة دخول المزارعين، وتحسين الأمن الغذائي في الأقاليم التي تعاني من عجز غذائي مزمن في إثيوبيا. وتتمثل الأهداف المباشرة في حماية

وتنمية نحو ٠٠٠ ١٩٢ هكتار من الأرض من خلال صون التربة والمياه. كما سيجري إنشاء نحو ٠٠٠ ٢٨٦ هكتار من المناطق الشجرية والمزارع الحرجية على مستوى المجتمعات المحلية.

٣٦- **دور المعونة الغذائية وطرق تقديمها.** تستهدف المعونة الغذائية تعبئة التزام المجتمعات المحلية وجهدها الضروريين، وتوفير أغذية تكميلية للمحتاجين. وهي تعد أيضا تعويضا عن خسارة مؤقتة للإنتاج بسبب استبعاد الأرض من الزراعة من أجل إقامة الإنشاءات المادية وغرس الشتلات، وعن المجازفات المرتبطة بتطبيق تكنولوجيات جديدة. ويحصل المستفيدون على حصة أسرية تتألف من ٣ كيلوغرامات من القمح و١٢٠ غراما من الزيت النباتي نظير كل يوم عمل يتم إنجازه.

٣٧- **استراتيجية التنفيذ.** لئن كانت وزارة الزراعة الاتحادية توفر التوجيه العام على مستوى السياسات، فإن موظفي مكاتب الزراعة الإقليمية هم المسؤولون عن تنفيذ الأنشطة. واللجنة الوطنية للمشروع هي التي تقرر السياسات، وتستعرض التقدم المحرز، وتخصص الموارد للأقاليم استنادا إلى بارامترات محددة في خطط تنفيذ الأنشطة، وإلى مؤشرات أداء ونسب تحددها لجنة استعراض البرنامج التي تترأسها وزارة التنمية والتعاون الاقتصاديين ويعد **البرنامج** عضوا في هذه اللجنة. وتتولى الوحدة الوطنية لخدمات المشروع – التي تقدم أيضا تقارير إلى **البرنامج** – المسؤولية عن الإدارة العامة وعن توفير الدعم للمكاتب الإقليمية المنفذة، من خلال الوحدات الإقليمية لدعم المشروع التي أنشئت في كل إقليم مشارك. وتضطلع الوحدات الإقليمية لدعم المشروع، على المستوى الإقليمي، بدور مماثل للدور الذي تؤديه الوحدة الوطنية لخدمات المشروع على المستوى الوطني. ويساعد المعاونون الإنمائيون، على المستوى الميداني، في تنفيذ أشغال صون التربة والمياه، بدعم فني من فنيي برنامج وريدا المختصين.

٣٨- **المشاركون والمنافع المرجوة.** المشاركون أعضاء في مجتمعات صغار المزارعين، وتولى الأولوية إلى "أفقر الفقراء" من حيث الأرض والأصول الإنتاجية الأخرى. وتشمل المنافع: زيادة فرص الحصول على الإمدادات الغذائية الأساسية وفرص العمل في الأجل القصير، وتثبيت أو تحسين الإنتاجية الزراعية في الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل؛ وزيادة فرص الحصول على الأخشاب لاستخدامها كحطب ولاستخدامها في البناء؛ وزيادة الإمدادات العلفية المتاحة للثروة الحيوانية بفضل التدابير النباتية لمكافحة تعرية التربة؛ وتحسين توافر إمدادات المياه وفرص الوصول إلى الأسواق والانتفاع بالخدمات والتجارة. وتشكل النساء ثلث المستفيدين المباشرين، ونحو ٢٥ في المائة من الأصول التي يجري إنشاؤها تعود بنفع مباشر عليهن. وبحلول نهاية فترة السنوات الخمس، سيؤول ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المنافع للمرأة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويشترك في هذا العنصر نحو ٠٠٠ ١١٤ مشترك في السنة لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر. ويصل عدد المستفيدين المباشرين، بما فيهم أفراد أسرهم، إلى نحو ٠٠٠ ٦٨٠ نسمة.

٣٩- **ترتيبات الدعم والتنسيق والمراقبة والتقييم.** وضعت أطر مؤسسية مناسبة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي لتنسيق أنشطة المشروعات. وستنفذ المراقبة المنتظمة من جانب موظفي **البرنامج** في المكتب القطري والمكاتب الميدانية الفرعية، وكذلك من جانب الموظفين الفنيين في وزارة الزراعة.

٤٠- وقد وضعت أنشطة الغذاء مقابل العمل المقترحة استنادا إلى تقييم المراحل السابقة وفي أعقاب عمليات تقدير رسمية اشترك فيها **البرنامج**، ووزارة الزراعة، والمكاتب الإقليمية، **ومنظمة الأغذية والزراعة**. وسيستمر التأكيد على ضرورة التنسيق واقتسام الخبرات مع الوكالات المانحة الأخرى والمنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة الغذاء مقابل العمل.

٤١- وينفذ **البرنامج** أنشطة الغذاء مقابل العمل بالمناطق الريفية منذ نحو عقدين من الزمان. وسيجري المكتب القطري دراسة عن تأثير الأصول التي تم إنشاؤها على الأمن الغذائي طويل الأجل للسكان المستهدفين.

٤٢- **تقدير التكاليف**. في إطار هذا العنصر، ستقتضي الأنشطة الأساسية ٩٨٩ ١٤٠ طنا من القمح و٦٣٩ ٥ طنا من الزيت النباتي. ويصل مجموع التكاليف المقدرة التي سيتحملها **البرنامج** إلى ٥٢,٨ مليون دولار، لا تشمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة. وتقدر التكاليف التي ستتحملها الحكومة بمبلغ ١٩,٨ مليون دولار. وفي حالة توافر موارد إضافية من خلال **البرنامج** أو في إطار ثنائي، سيتم توسيع نطاق البرنامج القطري ليشمل أنشطة تكميلية. ومن المنتظر أن يستوعب هذا التوسع ٨٢٤ ١٣٢ طنا، بتكلفة تقدر بمبلغ ٤٧,٩ مليون دولار.

النشاط الأساسي الثاني: تحسين التعليم من خلال التغذية المدرسية

٤٣- **موطن التركيز الاستراتيجي**. ينصب التركيز على توفير حافز يشجع الآباء على إرسال أطفالهم إلى المدرسة ويشجع الأطفال على الانتظام في الدراسة. فمن شأن الحد من الجوع في الأجل القصير عن طريق توفير أغذية مقواة أن يعزز قدرة التلاميذ على التعلم. وفي إطار البرنامج الاستثماري لقطاع التعليم، ستكون مساعدات **البرنامج** موجهة إلى المرحلة الابتدائية فقط وستتصدى لمشكلتي انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم، ارتفاع معدلات التسرب.

٤٤- **تحليل المشكلة**. يعد نظام التعليم الإثيوبي من أكثر النظم تخلفا وقصورا في العالم من جراء إهمال استمر سنوات طويلة. إذ لم يتجاوز متوسط معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية ٢٩ في المائة في ١٩٩٤/١٩٩٥ (٣٣ في المائة للبنين و٢٤ في المائة للبنات). وتشمل العوامل التي تسهم في انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم وفي شدة قصور النظام: المسافة الطويلة بين المنزل والمدرسة، وعجز الآباء عن تحمل تكاليف التعليم، وقلة الإمدادات الغذائية.

٤٥- ويعد ارتفاع معدل التسرب من أخطر المشكلات التي تواجه التعليم في إثيوبيا. وتتراوح المعدلات بالنسبة للبلد ككل في الوقت الراهن بين ١٣ و٢٢ في المائة.

٤٦- **الأهداف، والنتائج المتوخاة**. يتمثل الهدف طويل الأجل في الإسهام في التقدم العام للبلد من خلال تنمية موارده البشرية. وتتمثل الأهداف المباشرة فيما يلي: (أ) زيادة الالتحاق بالتعليم، وتثبيت معدلات الانتظام في الدراسة، وتقليل معدلات التسرب في مدارس ابتدائية مختارة؛ (ب) تخليص التلاميذ من الجوع القصير الأجل فيزيد بالتالي زمن التركيز لديهم وتتحسن قدرتهم على التعلم.

٤٧- **دور المعونة الغذائية وطرق تقديمها**. تشجع الوجبات المدرسية الموزعة في مناطق تعاني من عجز غذائي مزمن الآباء على تسجيل أطفالهم بالمدارس وتشجع الأطفال على الانتظام في الدراسة. وتتألف الحصص الغذائية من سلع مخلوطة ومقواة منتجة محليا هي: الفاميكس والبسكويت. وسيحصل التلاميذ الذين يدرسون نصف اليوم على ٤ قطع بسكويت لدى وصولهم إلى المدرسة وعلى ٥٠ غراما من مشروب الفاميكس أثناء الاستراحة الصباحية أو استراحة بعد الظهر. أما التلاميذ الذين يدرسون يوما كاملا فسيحصلون على ٤ قطع من البسكويت قبل بدء الدراسة، وعلى ٥٠ غراما من مشروب الفاميكس في منتصف الفترة الصباحية، ثم على ١٠٠ غرام من عصيدة الفاميكس وقطعتي بسكويت إضافيتين في منتصف النهار.

٤٨- **استراتيجية التنفيذ**. تتولى وزارة التعليم المسؤولية العامة عن التنسيق وعن إسداء التوجيه على صعيد السياسات. ويتولى الموظفون الفنيون في مكاتب التعليم الإقليمية المسؤولية عن تنفيذ أنشطة المشروع. وأنشئت لجنة لتنسيق المشروع على المستوى الوطني. وتجيز هذه اللجنة الميزانيات السنوية وتخصص الموارد للأقاليم استنادا إلى مستويات الأداء والمعايير المحددة في خطة عمليات الأنشطة. وتكلف وحدة إدارة المشروع بمهام الإدارة العامة، والاتصال، وإعداد التقارير.

٤٩- ويتولى منسقو التغذية المدرسية على مستوى الأقاليم والمناطق، الإشراف على تنفيذ المشروع في الأقاليم. ويعد إنشاء لجنة للتغذية المدرسية شرطا مسبقا لقبول المدرسة في برنامج التغذية. وتتولى هذه اللجنة، التي تتألف من خمسة أعضاء (يجب أن تكون من بينهم امرأتان)، الإشراف على أنشطة التغذية، بما فيها قيام المجتمع المحلي بدفع مرتب شهري للقائمين بإعداد الأغذية.

٥٠- **المستفيدون والمنافع المرجوة.** تركز المساعدة المقدمة من **البرنامج** على المناطق الأشد افتقارا إلى الأمن الغذائي في إثيوبيا التي تهبط فيها معدلات الالتحاق والانتظام إلى أدنى مستوياتها، وتحقق هذه المساعدة نفعا مباشرا لتلاميذ المدارس الابتدائية النهارية. وسيزداد عدد المستفيدين من مستواه الراهن وهو ٠٠٠ ٨٠ تلميذ إلى ٠٠٠ ٢٣٠ تلميذ في السنة الخامسة من البرنامج القطري. وستوزع نحو ٠٠٠ ٦٢٠ ١٣٣ حصة غذائية خلال فترة السنوات الخمس.

٥١- **ترتيبات الدعم والتنسيق والرصد والتقييم.** يعد التركيز على التعليم الابتدائي وتوسيع نطاق التغطية نتيجتين لبعثتي تقييم قام بهما **البرنامج** في عام ١٩٩٦ ثم في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ بالتعاون مع **منظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية.** وبالإضافة إلى ذلك، أجرى خبير استشاري **لمنظمة اليونسكو** في أغسطس/آب ١٩٩٧ دراسة للسبل والوسائل الكفيلة بزيادة مشاركة البنات. ولئن كانت السلطات الحكومية ترى أن توصيات هذا الخبير تظل خارج نطاق عملية التغذية التي ينفذها **البرنامج**، فقد أكدت أن هذه الجوانب يجري التصدي لها من خلال برامج جارية أخرى تساندها جهات مانحة في إطار البرنامج الاستثماري لقطاع التعليم.

٥٢- وسيستمر التعاون مع **منظمة اليونيسيف** عن طريق التنسيق بين العمليات المتعلقة بالتعليم وبالمياه والإصحاح المنفذة في إطار برنامج "وريدا للخدمات الأساسية المتكاملة" من جهة، والمدارس التي تتلقى مساعدات **البرنامج** من جهة أخرى. ويتم تنسيق المدخلات في إطار البرنامج الاستثماري لقطاع التعليم من خلال اللجنة التوجيهية المشتركة بين الحكومة والجهات المانحة التي أنشئت لهذا الغرض، ومجموعة مناقشة قضايا التعليم في إثيوبيا التابعة لوزارة التعليم.

٥٣- واستعرضت ترتيبات المراقبة والتقييم ونظم إعداد التقارير في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧ ووزعت نماذج جديدة للتقارير على المدارس المشاركة بعد اختبار هذه النماذج ميدانيا. ويركز نظام المراقبة والتقييم الجديد على جمع بيانات عن معدلات الالتحاق والتسرب، ومشاركة البنات في التعليم، ومشاركة الآباء في اللجان المدرسية، وإسهام المجتمعات المحلية في إدارة عمليات التغذية. وستجرى في عام ٢٠٠٢ دراسة معمقة لتقييم فعالية التغذية المدرسية وجدواها الاقتصادية.

٥٤- **تقدير التكاليف.** تصل الموارد المطلوبة في إطار الأنشطة الأساسية إلى ٧٢٩ ١٧ طنا من البسكويت، و٠٠٠ ٢ طن من مسحوق الفاميكس، و٦٦٥ ٦ طنا من مشروب الفاميكس، و٥٦٠ طنا من القمح. ويقدر مجموع التكاليف التي سيتحملها **البرنامج** بمبلغ ٢٠,٦ مليون دولار، لا تشمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة. وتقدر التكاليف التي ستتحملها الحكومة بمبلغ ٥,٢ مليون دولار. وفي حالة توافر موارد إضافية من خلال **البرنامج** أو في إطار ثنائي، سيتم توسيع نطاق البرنامج القطري ليشمل أنشطة تكميلية. ومن المنتظر أن يستوعب هذا التوسع ٠٢٢ ٢٦ طنا بتكلفة تقدر بمبلغ ٢٠ مليون دولار.

النشاط الأساسي الثالث: تحسين البنيـة الأساسية الماديـة في الأحيـاء الفقـيرة بـالمدن ودعـم النساء والأطفال ذوي الأوضاع الهشة

٥٥- **موطن التركيز الاستراتيجي.** ينصب التركيز الاستراتيجي على تحسين الحالة التغذوية للأطفال دون سن الخامسة المصابين بسوء التغذية، وللأمهات الحوامل والمرضعات، ونساء ورجال المدن الذين ينتمون إلى أشد قطاعات المجتمع اتساما بهشاشة الأوضاع، وذلك من خلال عمليات غذائية تدعم أنشطة صحة الأم والطفل، والتدريب على المهارات، والغذاء مقابل العمل.

٥٦- **تحليل المشكلة.** تعد خدمات صحة الأم والطفل محدودة للغاية في إثيوبيا؛ ويتسم البلد بارتفاع مستوى الخصوبة الذي يصل إلى ٧,٧ طفل لكل امرأة. ولا تتجاوز نسبة النساء في سن الحمل اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل ٤ في المائة. ويقل عمر نصف السكان تقريبا عن ١٥ عاما. وقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع شديد في معدل الإعالة وفرضت ضغوطا هائلة على الخدمات الاجتماعية العامة في البلد. وبالرغم من التركيز النسبي لهذه الخدمات في البلدات والمدن الرئيسية فإن البيئة المعيشية لا تعد في الأحياء العشوائية في أديس أبابا أفضل حالا بكثير عن المتوسط الوطني.

٥٧- وأدت الصراعات الأهلية وموجات الجفاف إلى تزايد معدلات الزيادة في الهجرة من الريف إلى الحضر حتى بلغت ٤,٥ في المائة في المتوسط خلال العقد الراهن. ولم تتواكب هذه الهجرة مع توسع في الخدمات وفرص العمل بل أدت إلى تضخم الأحياء العشوائية التي تفتقر إلى الحد الأدنى من **البنيات** الأساسية اللازمة للصحة البيئية. ويفضي عدم كفاية مرافق الصرف والإصحاح ونقص الطرق والإسكان المخطط إلى شيوع ظروف صحية شديدة السوء تساعد على تفشي الأمراض. وتكاد فرص الفقراء في الحصول على أي نوع من الإصحاح أن تكون منعدمة تماما.

٥٨- **الأهداف والنتائج المتوخاة.** تتمثل الأهداف طويلة الأجل لعمليات **البرنامج** في تحسين مستويات المعيشة في الأحياء الحضرية العشوائية، والحالة التغذوية للنساء والأطفال. وتتمثل الأهداف المباشرة فيما يلي: (أ) تحسين الحالة الصحية للأمهات الحوامل والمرضعات؛ (ب) زيادة تردد الأمهات والأطفال على مراكز الرعاية الصحية، وزيادة انتفاع النساء بخدمات تنظيم الأسرة؛ (ج) تحسين وإصلاح **البنيات** الأساسية المادية في الأحياء الحضرية الفقيرة وتوفير فرص عمل قصيرة الأجل؛ (د) زيادة الفرص التدريبية المتاحة للنساء والرجال، والمتسربين من المدارس، وأطفال الشوارع.

٥٩- **دور المعونة الغذائية وطرق تقديمها.** تشكل المعونة الغذائية عنصرا تغذويا تكميليا للأمهات الحوامل والمرضعات والأطفال حديثي الولادة المعرضين للأخطار. وهي تشكل حافزا يشجع النساء والأطفال ذوي الأوضاع الهشة على التردد بانتظام على مرافق الرعاية الصحية، وتشجع الفقراء من النساء الرجال على حضور دورات التدريب على المهارات والمشاركة في بناء مرافق البنية الأساسية.

٦٠- ويستخدم الفاميكس كعنصر تكميلي في عمليات التغذية/صحة الأم والطفل. وتحصل الأمهات اللاتي تقمن برعاية أطفال دون سن الخامسة مصابين بسوء التغذية، ممن يترددن على مراكز صحة الأم والطفل، على حصص غذائية شهرية تتألف من ١٠ كيلو غرامات من الفاميكس. ويحصل الأطفال في مراكز الرعاية النهارية المختارة على حصة يومية قدرها ١٢٥ غراما من الفاميكس، بينما تتألف الوجبة الجاهزة لأطفال الشوارع من ٢٥٠ غراما من الفاميكس لكل طفل في اليوم. وعملا على معالجة حالات النقص في بعض العناصر الغذائية الدقيقة، ستحصل الأمهات الحوامل والمرضعات والأطفال المحتاجون الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و٢٣ شهرا على ٣ حصص فردية يصل مجموعها إلى ٣٠٠ غرام من الفاميكس في اليوم، في حين سيحصل الأطفال المستحقون للتغذية الفورية على حصة قدرها ٢٠٠

غرام من الفاميكس في اليوم. وستحصل الأمهات الحوامل والمرضعات على كميات كافية من فيتامين أ والحديد واليود في إطار خدمات المرفق الكندي لتزويد النساء بالعناصر الغذائية الدقيقة.

٦١- ويقدر العدد السنوي للعاملين في إطار عنصر الغذاء مقابل العمل من هذا النشاط بنحو ١ ٥٠٠ نسمة (قرابة ٨ ٠٠٠ مستفيد). ويحصل المشتركون على حصة غذائية، تتألف من ٣ كيلو غرامات من القمح و١٢٠ غراما من الزيت في اليوم، كحافز يشجعهم على المشاركة في أنشطة الغذاء مقابل العمل. ويحصل النساء والرجال الملتحقون بدورات التدريب على المهارات على حصة فردية يومية تتألف من ٥٠٠ غرام من القمح و٢٠ غراما من الزيت.

٦٢- **استراتيجية التنفيذ**. سيستمر تنفيذ الأنشطة عن طريق المنظمات غير الحكومية بالدرجة الأولى، وستناط مهمة التنسيق بمكتب العلاقات الخارجية والتعاون الإنمائي في الإقليم ١٤ (أديس أبابا). وتتولى وحدة إدارة المشروع، في إطار المكتب المذكور، المسؤولية عن تقييم المنظمات غير الحكومية، وإعداد تقارير ربع سنوية ونصف سنوية، بالإضافة إلى إدارة الأغذية والأموال المولدة. وستقوم لجنة تنسيق المشروع، المؤلفة من ممثلين عن المكتب المذكور و**البرنامج** والمنظمات غير الحكومية المشاركة، بإسداء التوجيه على صعيد السياسات، وإجازة الميزانية السنوية، وتخصيص الموارد للمنظمات غير الحكومية المتعاونة.

٦٣- **المستفيدون والمنافع المتوخاة**. تتألف أغلبية المستفيدين من النساء والأطفال. ولا يشارك الرجال إلا في أنشطة الغذاء مقابل العمل. وتتوجه الأنشطة الأساسية للبرنامج إلى ٢٠٠ ١١ امرأة وطفل في السنة بأديس أبابا، في إطار عنصر صحة الأم والطفل. وبالإضافة إلى ذلك، سيشارك في أنشطة الغذاء مقابل العمل ٠٠٠ ٨ شخص في السنة في المتوسط؛ ستؤلف النساء أكثر من نصفهم. وتشمل المنافع المتحققة من عمليات **البرنامج**/المنظمات غير الحكومية: التحصين المنتظم، والفحوصات الصحية وتقديم العلاج، وتحسين التغذية، والخدمات الصحية وتخطيط الأسرة، وتعليم وتدريب النساء، ومراقبة نمو الأطفال، وخلق فرص عمل مؤقتة، وتحسين الظروف البيئية، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٦٤- **ترتيبات الدعم والتنسيق والرصد والتقييم**. وضعت إجراءات إعداد التقارير والرصد على مستوى الحكومة، و**البرنامج**، والمنظمات غير الحكومية. وفي إطار استعراض الإدارة الذي أجري في مطلع ١٩٩٨، تم تبسيط نظام المراقبة والتقييم ونماذج إعداد التقارير، وتحديد مؤشرات تتيح قياس آثار وتأثيرات العمليات في المستقبل.

٦٥- وعملا على تحسين الإعداد للتوسع المزمع في التغذية التكميلية وأنشطة صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، تم فحص الحالة الصحية للأمهات الحوامل والمرضعات وأطفالهن، وجمع بيانات أساسية لتوفير ركيزة يستند إليها في تقييم التأثير مستقبلا.

٦٦- وسيعزز التعاون مع **وكالات الأمم المتحدة** الأخرى، ولاسيما **منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان** في مجالات صحة الأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة والمبادرات المدرة للدخل، من أجل تجنب ازدواج الجهد وتعظيم التأثير العائد على المستفيدين.

٦٧- **تقدير التكاليف**. في إطار الأنشطة الأساسية ستقتضي العمليات الحضرية: ٠٩٢ ١٤ طنا من القمح، و٧٩٠ ٢ طنا من الفاميكس، و٣٥٥ ٣ طنا من الزيت. وتصل مجموع التكاليف التي سيتحملها **البرنامج** إلى ٨,٣ مليون دولار، لا تشمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة. وتقدر مجموع التكاليف التي ستتحملها الحكومة بمبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ دولار، في حين تقدر مساهمات المنظمات غير الحكومية بمبلغ ٦,١ مليون دولار. وفي حالة توافر موارد إضافية من خلال **البرنامج** أو في

إطار ثنائي، سيجري توسيع نطاق البرنامج القطري ليشمل أنشطة تكميلية. ومن المنتظر أن يستوعب هذا التوسع ١٩٠ ٢٢ طنا بتكلفة تقدر بمبلغ ٩ ملايين دولار.

النشاط الأساسي الرابع: مبادرات تجريبية

٦٨- توجد أفكار عن مشروعات في مجال تجميع المياه واستخدامها، وتنمية المراعي والأعلاف في منطقة المراعي بالعفر. وقد بحث الري على النطاق الصغير، ويمكن تقديم دعم أولي إلى السكان المستقرين على طول نهر والأنهار الأخرى في الإقليم. ونظرا لهشاشة بيئة العفر والطابع المركب للأنشطة الإنمائية التي يشارك فيها السكان الرحل وشبه الرحل، ستنفذ عمليات تجريبية على نطاق صغير ثم يوسع نطاقها تدريجيا في ضوء النتائج المتحققة في الميدان. أما في المراكز الحضرية، فيمكن أيضا اختبار واستهلال طرق جديدة لتسليم المعونة الغذائية في إطار أنشطة الغذاء مقابل العمل.

٦٩- **تقدير التكاليف.** تقتضي الأنشطة التجريبية ١٩٨ ٢٢ طنا من السلع الغذائية: ٣٥٢ ١٩ طنا من القمح، و٨١٠ ١ أطنان من الزيت، و٠٣٦ ١ طنا من الفاميكس. وتقدر التكلفة التي سيتحملها **البرنامج** بمبلغ ٨,٣ مليون دولار، لا تشمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

دعم البرنامج

تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها

٧٠- ستساعد وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها التابعة **للبرنامج**، في إطار أنشطة الدعم العادية التي تقوم بها، على زيادة الدقة في توجيه العمليات التي يساندها **البرنامج** نحو النفقات المستهدفة. وتحقيقا لهذا الغرض، ستضع الوحدة وترصد وتراقب مجموعة من مؤشرات هشاشة الأوضاع تخص مناطق ومجتمعات مفتقرة إلى الأمن الغذائي في الأجزاء المعرضة للجفاف والتي يتفشى فيها الفقر في إثيوبيا. وستخضع منهجية تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها لمزيد من التنقيح كي تعبر عن الاحتياجات فيما يخص التأهب لمواجهة الكوارث، وتخطيط التنمية، وتقدير الاحتياجات من المعونة الغذائية. وستولى الأولوية لإدماج نتائج تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في عمليات اتخاذ القرارات وفي المشروعات، ولتحسين استخدام نظم المراقبة والإنذار المبكر الراهنة. وعملا على تجنب ازدواج الجهد والاستفادة من اقتسام المعلومات، سيستمر التعاون الوثيق مع جميع الشركاء، ولاسيما **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي** والمنظمات غير الحكومية مثل **صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)، ومنظمة كير، ومنظمة CRS**، التي تشترك كلها في جمع بيانات الإنذار المبكر، وتقدير حجم الفقر وهشاشة الأوضاع، ومراقبة الأمن الغذائي. وسيقدم الدعم إلى مؤسسات مثل هيئة الإحصاء المركزية من أجل إجراء عمليات مسح خاصة تستقى منها بيانات يمكن إدراجها في قاعدة البيانات الخاصة بتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، أو من أجل توسيع نطاق عمليات المسح هذه.

٧١- وستقتسم نتائج أنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، بصفة منتظمة، مع الوزارات المختصة والمكاتب الإقليمية المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة التي يساندها **البرنامج**. وسيشمل التدريب المنظم في إطار كل نشاط جوانب تتصل بتقدير هشاشة الأوضاع.

إدراج قضايا الجنسين في عمليات البرنامج

٧٢- تمشيا مع السياسة الوطنية الخاصة بالمرأة الإثيوبية، قام المكتب القطري **للبرنامج** بالاشتراك مع المؤسسات المنفذة بصياغة خطة عمل لقضايا الجنسين تغطي الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠١. وتخضع هذه الخطة للاستعراض والتحديث بصفة منتظمة وسيجري تمديد أجلها حتى نهاية عام ٢٠٠٣. وينصب موطن التركيز الاستراتيجي على رفع مستوى مشاركة النساء، وخاصة في عمليات صنع القرارات المتصلة بالأنشطة التي يدعمها **البرنامج** والمتخذة في إطارها.

٧٣- وأعدت مبادئ توجيهية عن كيفية إشراك النساء في تخطيط مشروعات الغذاء مقابل العمل وتنفيذها والاقتسام المنصف لمنافعها، وأصبحت هذه المبادئ متاحة لاستخدام العاملين الميدانيين. ويعتزم توفير تدريب للمدربين بشأن إدراج قضايا الجنسين في عمليات **البرنامج**، وستنفذ في ١٩٩٨/١٩٩٩ مبادرات ميدانية تجريبية بشأن المشاركة الفعالة للنساء في تخطيط أنشطة الغذاء مقابل العمل وإدارتها.

٧٤- وقد حددت بالفعل مجموعة تدابير وستنفذ من أجل الوصول تدريجيا بنسبة المستفيدات الإناث من برامج التغذية المدرسية إلى المستوى المستهدف وهو ٥٠ في المائة. وسيدعم **البرنامج** بوجه خاص جهود وزارة التعليم الرامية إلى تهيئة بيئة أكثر مواتاة لتعليم البنات من خلال تصميم الدراسات وتمويلها، وتنظيم حملات إعلامية وتثقيفية، وعقد حلقات عمل وحلقات دراسة تدريبية.

٧٥- ويلاحظ أن معظم العمليات المنفذة في المدن توجه إلى النساء والأطفال وحدهم دون سواهم. وستبذل بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية الشريكة جهود لزيادة مستوى مشاركة النساء في إدارة تقديم الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الموجهة إلى الأمهات والأطفال.

٧٦- وسينصب التركيز، فيما يتعلق بأوضاع اللاجئين، على تلبية الاحتياجات الغذائية الخاصة للاجئين النساء والأطفال، وزيادة مشاركة النساء في توزيع الأغذية. وستكون مشاركة النساء ذات أهمية حاسمة لضمان أن تولى الأولوية، لدى تقرير مخططات توليد فرص العمل التي يضطلع بها في حالات الطوارئ، للعمليات التي تعود بالنفع على النساء في المقام الأول. أما في المناطق الرعوية التي لا يكون من السهل فيها تنفيذ مخططات توليد فرص العمل، فسيتم السعي إلى توجيه المساعدات إلى الأمهات الحوامل والمرضعات.

المدخلات التكميلية

٧٧- كي يستطيع البرنامج القطري أن يحقق أهدافه المرجوة بطريقة فعالة، يقتضي الأمر توفير التدريب، والدعم الفني، والمراقبة والتقييم، والمواد غير الغذائية بالإضافة إلى إدراج قضايا الجنسين في المجرى الرئيسي للعمليات، وتنفيذ أنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها.

القضايا والمخاطر الرئيسية

٧٨- في أعقاب إعادة تنظيم البنية الإدارية لإثيوبيا على هيئة ولايات إقليمية متحدة، أصبحت الأقاليم هي المسؤولة عن تنفيذ المشروعات والبرامج. وتظل القدرات التنفيذية متفاوتة على المستوى الإقليمي، وسيقتضي الأمر تعزيزها كي يتسنى

تنفيذ الأنشطة العادية ومخططات توليد فرص العمل. وستولى الأولوية لبناء القدرات الإدارية المتصلة بالأنشطة التي يدعمها **البرنامج** في الأقاليم، مع التركيز على تدريب الموظفين على المستوى المحلي، وزيادة إمكانية التنقل، وتحسين الاتصالات. كما سيعتمد بناء القدرات الفنية والمالية على الموارد التي تخصصها الحكومة المركزية من الميزانيات السنوية أو من برامج أخرى تدعمها الجهات المانحة.

٧٩- ويرتبط انعدام الأمن الغذائي الأسري، وتعرية التربة، وتدهور البيئة والفقر ارتباطا وثيقا بالزيادة السكانية. ويعد نجاح السياسة السكانية الوطنية من الشروط الرئيسية لتحقيق تأثير مستدام في مجال الأمن الغذائي، وإصلاح البيئة، وخفض الفقر بطريقة مجدية.

٨٠- وتتكامل أنشطة **البرنامج** مع العناصر ذات الصلة في البرامج الاستثمارية القطاعية. وستؤثر التفاوتات في مستوى التزامات الجهات المانحة الأخرى ومعدل تنفيذ العناصر المختلفة على إنجاز الغايات العامة للبرنامج القطري، التي سيتوقف نجاحها أيضا على قدرة **البرنامج** والحكومة على تعبئة الموارد المطلوبة بطريقة فعالة.

٨١- وتعد إثيوبيا بلدا معرضا للجفاف؛ ومن المنتظر أن تؤدي الأنشطة المزمع تنفيذها في إطار البرنامج القطري إلى تخفيف آثار موجات الجفاف. غير أن الأمر قد يستلزم، في حالات نقص الأغذية الشديد الناجم عن موجات الجفاف أو الكوارث الأخرى، تقديم معونة غذائية غوثية. وفي هذه الحالات ستطبق إجراءات **البرنامج** المتعلقة بإجازة مساعدات الطوارئ.

عملية إدارة البرنامج

التقييم

٨٢- قامت بعثة مشتركة بين **البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة** بتقييم النشاط ١ في أواخر عام ١٩٩٦، وأوصت بمواصلة وزيادة الدعم المقدم لهذا النشاط نظرا لإنجازاته الإيجابية وضخامة المشكلات التي يتصدى لها. وسيجرى في مطلع عام ١٩٩٨ تقييم فني مشترك بين الوكالات. وقد أجرى **البرنامج واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية** في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧ تقييما فنيا للتغذية المدرسية. وتتجلى نتائج وتوصيات البعثة في مقترحات البرنامج القطري المتعلقة بهذا القطاع. وأجري استعراض وتقييم إداريان في منتصف عام ١٩٩٨ لمرفق الأغذية الحضري في إطار النشاط ٣. وخلص الاستعراض إلى ضرورة أن تشمل المقترحات أنشطة مدرة للدخل، وضرورة استهلال عنصر كبير بشأن التدريب المهني للكبار وتنمية المهارات، لصالح النساء أساسا. وسيتولى المكتب القطري تقييم مقترحات الأنشطة التجريبية، بالاشتراك مع خبراء فنيين معينين محليا إذا اقتضى الأمر.

موظفو المكتب القطري

٨٣- المكتب القطري في أديس أبابا مزود بعدد كاف من الموظفين ويتمتع ببنية مناسبة تتيح له أن يدعم ويراقب تنفيذ البرنامج القطري. وعملا على تعزيز المهام الرقابية للمكتب القطري بقدر إضافي، سيعين مستشار متفرغ للمراقبة والتقييم. غير أن الأمر يقتضي، بسبب القيام مؤخرا بإضفاء الطابع اللامركزي على إدارة المشروع وإسنادها إلى الأقاليم،

تعزيز حضور **البرنامج** في الميدان. وبناء على ذلك، سيلحق عدد أكبر من الموظفين بالمكاتب الفرعية الميدانية المحلية. وسيولى مزيد من الاهتمام لتحسين وتحديث القدرات الفنية لموظفي المكتب القطري فيما يتعلق بمراقبة وتقييم البرنامج، وتقييم إجراءات التخطيط القائم على المشاركة، بالإضافة إلى تحليل قضايا الجنسين وإدراجها في المجرى الرئيسي للعمليات.

الهيئات التنسيقية

٨٤- ستتولى وزارة التعاون والتخطيط الاقتصاديين تنسيق البرنامج القطري. وستقوم الوزارة على وجه الخصوص بما يلي: (أ) إسداء التوجيه بشأن توجهات السياسات في المستقبل؛ (ب) مراقبة تنفيذ البرنامج؛ (ج) ترتيب الاستعراض الدوري للتقدم المحرز والمشاركة، عند الضرورة، في تقييم البرنامج.

٨٥- وسيتم إنشاء عملية لاستعراض البرنامج تشترك فيها وزارة التعاون والتخطيط الاقتصاديين و**البرنامج** والوزارات المنفذة المختصة، وستتخذ هذه العملية صورة "لجنة استشارية قطرية للمعونة الغذائية". وستعقد اجتماعات نصف سنوية لاستعراض تنفيذ الأنشطة وتقيم مدى استمرار صلاحية أهداف البرنامج. وستقوم وزارة التعاون والتخطيط الاقتصاديين و**البرنامج**، مرة في السنة، بإجازة الميزانيات والخطط السنوية المقدمة من الوزارات المختصة المعنية.

٨٦- وسيتم تخصيص الموارد السنوية داخل البلد عندما يقوم المقر الرئيسي **للبرنامج** بإبلاغ المستوى السنوي للموارد المتاحة رصدت للبرنامج القطري. وستقرر وزارة التعاون والتخطيط الاقتصاديين في كل سنة، بالتشاور مع المدير القطري **للبرنامج**، تخصيص الموارد المتاحة، بعد إجراء مناقشات مع كل وزارة مختصة منفذة. وستتفق المخصصات الغذائية مع خطط العمل التي فحصتها وأجازتها اللجنة الوطنية للمشروع المعنية بكل نشاط، مع مراعاة الحدود القصوى الإقليمية التي حددتها وزارة التعاون والتخطيط الاقتصاديين وكذلك السلطة التي فوضها **المجلس التنفيذي** إلى المديرة التنفيذية بشأن الأنشطة المنفذة في إطار البرامج القطرية المجازة.

رصد البرنامج ومراجعة حساباته

٨٧- في حين تتولى السلطات المعنية بكل نشاط من الأنشطة مهمة المراقبة وتقديم التقارير إلى اللجان التنسيقية المعنية، فإن مراقبة التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف العامة للبرنامج القطري تعد مسؤولية تنهض بها اللجنة الاستشارية القطرية للمعونة الغذائية تحت رعاية وزارة التعاون والتخطيط الاقتصاديين.

٨٨- وسيعين المدير القطري **للبرنامج**، بالتشاور مع الحكومة، مراجع حسابات خارجيا مؤهلا يقوم بالمراجعة السنوية للحسابات ويعد حسابات معتمدة لكل نشاط يسانده **البرنامج**.

تعديلات البرنامج والأنشطة القطرية التكميلية

٨٩- سيشرف المكتب القطري **للبرنامج** عن كثب على تقدم العمل في جميع أنشطة البرنامج القطري استنادا إلى تقارير مرحلية حكومية منتظمة عن مختلف الأنشطة، وإلى نتائج زيارات المراقبة الميدانية المنتظمة التي يقوم بها موظفو **البرنامج**، بالإضافة إلى التقارير الشهرية المقدمة من المكاتب الميدانية المحلية. وسيلخص التقييم العام للمكتب القطري في تقرير يعده المكتب القطري كل ستة أشهر ويوفر لكل الشركاء في تنفيذ البرنامج، بما فيهم وحدات إدارة المشروعات والجهات المانحة.

٩٠- وفي أعقاب تقديم التقارير الذي يعد كل ستة أشهر، تعقد وزارة التعاون والتخطيط الاقتصاديين اجتماعا استعراضيا لتقييم أداء كل نشاط من أنشطة البرنامج. وتقرر وزارة التعاون والتخطيط الاقتصاديين، بالاشتراك مع **البرنامج**، إذا اقتضى الأمر واستنادا إلى مستويات الأداء والفعالية، إدخال التعديلات المطلوبة على أنشطة البرنامج القطري وتقر إعادة تخصيص الموارد لصالح العناصر الأكثر فعالية وكفاءة، على النحو الموضح في الفقرة ٨٣ أعلاه. وتوصي الوزارة المذكورة و**البرنامج** بالإنهاء التدريجي، أو بوقف، الأنشطة أو العناصر التي لم تعد متفقة مع معايير المساعدة الغذائية **للبرنامج**.

٩١- واستنادا إلى الموارد السنوية المتوافرة، سيحيط المدير القطري وزارة التعاون والتخطيط الاقتصاديين والوزارات المختصة المعنية علما عندما يصبح بالوسع استهلال الأنشطة الإنمائية التكميلية.

تقييم البرنامج

٩٢- سيجرى استعراض أو تقييم مرحلي شامل بحلول يونيو/حزيران ٢٠٠١. وسيقدم التقرير إلى **المجلس التنفيذي** في مطلع عام ٢٠٠٢.

٩٣- ولئن كان إنجاز الأهداف المحددة للبرنامج سيعتمد على محصلة تقييم عناصره، فإن استعراض منتصف المدة وتقييم البرنامج القطرين سيركزان كلاهما على الهدف الرئيسي المتمثل في تحسين مستوى الأمن الغذائي الأسري ومدى فعالية البرنامج في بلوغ هذا الهدف. وبناء على ذلك، سيجري تقييم المتغيرات التالية: (أ) العملية (التعاقب السلس لمراحل العمل في التوقيت السليم؛ مرونة وأسباب تحويل الموارد بين عناصر البرنامج المختلفة؛ والمرونة في الوفاء بغايات البرامج الاستثمارية القطاعية المختلفة)؛ (ب) إسهام المعونة الغذائية في الحد من انعدام الأمن الغذائي (في الأجل المباشر، والمتوسط، والطويل)؛ (ج) حجم الإغاثة المقدمة في حالات الطوارئ على مر الزمن في المناطق التي تتلقى مساعدات **البرنامج**، بالقياس إلى المساعدة المقدمة في إطار أنشطة البرنامج الموجهة؛ (د) درجة التكامل والتنسيق والتعاون مع الجهات المانحة والوكالات الأخرى.

٩٤- وستشكل الدروس الحاسمة المستفادة ونتائج وتوصيات تقييم منتصف المدة الأساس الذي يستند إليه في صياغة البرنامج القطري الثاني خلال عام ٢٠٠٢.

الترتيبات الخاصة بنقل الأغذية

٩٥- مازالت المؤسسات المناظرة، أي وزارة الزراعة ووزارة التعليم والإقليم ١٤، تعكف على عملية تنمية القدرات فيما يخص إدارة السلع في المجالات التابعة لها. وسيواصل **البرنامج** المساعدة على بناء هذه القدرات من خلال الدعم الاستشاري الفني، وإدارة عمليات النقل إلى نقاط التسليم الممتد المتفق عليها. وسيقوم **البرنامج** بالإنهاء التدريجي للنقل الثانوي وسيركز عملياته على النقل الرئيسي ومراقبة انتقالات السلع.

٩٦- وقد تلقت إثيوبيا إعانة للنقل البري والتخزين والمناولة قدرها ٧٥ في المائة فيما يخص المشروعات الحضرية و٥٠ في المائة فيما يخص المشروعات الإنمائية الأخرى. وخلال الفترة التي يغطيها هذا البرنامج القطري، سيتم الإبقاء على

هذه الترتيبات لاقتسام تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، لأن الظروف الاقتصادية تجعل من غير الواقعي تخفيض الإعانة المقدمة من **البرنامج** أو إنهاءها تماما في هذه المرحلة.

٩٧- ويشكل احتياطي الأمن الغذائي في حالات الطوارئ بنك حبوب موحد يعيد تدوير الحبوب من خلال ترتيبات للإقراض أو المقايضة تمكن شركاء المعونة الغذائية من استخدام المخزونات القائمة وتجديد موارد الاحتياطي بحبوب جديدة مستوردة أو مشتراة محليا. وسيواصل **البرنامج** السحب من مخزونات هذا الاحتياطي لضمان توريد الإمدادات في الوقت المناسب.

٩٨- وسيواصل الشراء المحلي للأغذية المخلوطة، وستتخذ الترتيبات لشراء الحبوب الغذائية كلما توافرت للبيع بأسعار تنافسية فوائض ذات نوعية مناسبة. وسيقترن هذا بتدابير لتحسين فرص صغار المزارعين والتجار في الوصول إلى الأسواق، والإسهام في تخطيط وتنسيق عمليات الشراء المحلي للأغذية مع الشركاء المعنيين في المؤسسات الحكومية، والجهات المانحة، والمشروعات الخاصة.

الملحق الأول – ١

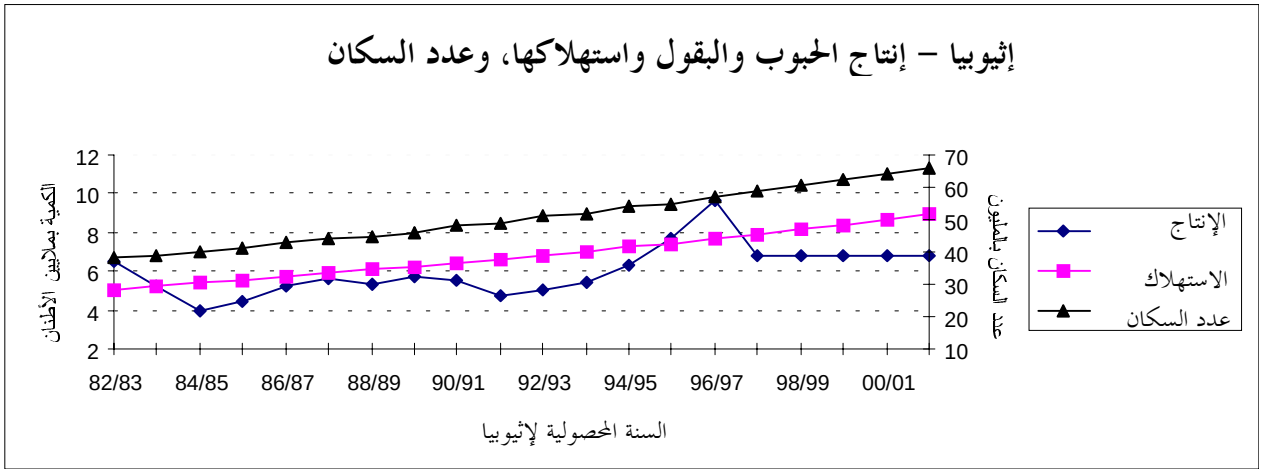

الملحق الأول – ٢

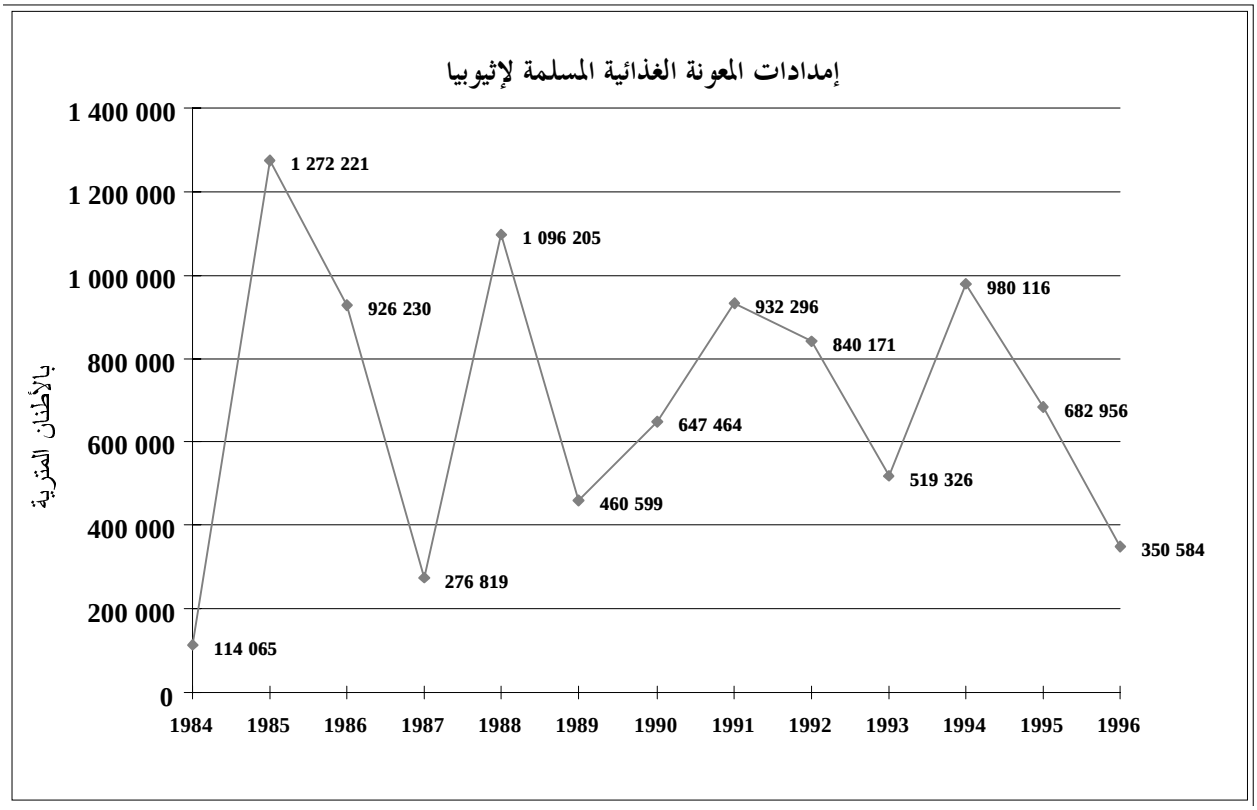

الملحق الثاني

النسب الإشارية للموارد بحسب الأقاليم

الأقاليم	النشاط الأول		النشاط الثاني		النشاط الثالث		النشاط الرابع		مجموع تكاليف الأغذية
	الحجم (بالأطنان)	التكلفة (بالدولارات)	الحجم (بالأطنان)	التكلفة (بالدولارات)	الحجم (بالأطنان)	التكلفة (بالدولارات)	الحجم (بالأطنان)	التكلفة (بالدولارات)	(بالدولارات)
تيغراي	٢٦ ٣٩٣	٤ ٨٨٨ ٨٥٥	١٢ ١٢٩	٨ ٢٧١ ٣٥٢	–	–	–	–	١٣ ١٦٠ ٢٠٧
أمهرة	٦٣ ٠٥٠	١١ ٦٧٨ ٩٣١	١٢ ١٢٩	٨ ٢٧١ ٣٥٢	–	–	–	–	١٩ ٩٥٠ ٢٨٣
أوروميا	٢٤ ٩٢٧	٤ ٦١٧ ٢٥٢	٨٣٩	٥٥١ ٤٢٣	–	–	–	–	٥ ١٦٨ ٦٧٥
المنطقة الجنوبية الشعبية	١٦ ١٢٩	٢ ٩٨٧ ٦٣٤	–	–	–	–	–	–	٢ ٩٨٧ ٦٣٤
صومالي	١٤ ٦٦٣	٢ ٧١٦ ٠٣٠	–	–	–	–	–	–	٢ ٧١٦ ٠٣٠
العفر	–	–	١ ٨٥٧	١ ٢٨٦ ٦٥٥	–	–	٢٢ ١٩٨	**٤ ٨٩٢ ٧٨٠**	٦ ١٧٩ ٤٣٥
داير داوة	١ ٤٦٦	٢٧١ ٦٠٣	–	–	–	–	–	–	٢٧١ ٦٠٣
أديس أبابا	–	–	–	–	٢٠ ٢٣٧	٥ ٨٥١ ٨١٦	–	–	٥ ٨٥١ ٨١٦
المجموع الفرعي	**١٤٦ ٦٢٨**	**٢٧ ١٦٠ ٣٠٥**	**٢٦ ٩٥٤**	**١٨ ٣٨٠ ٧٨٢**	**٢٠ ٢٣٧**	٥ ٨٥١ ٨١٦	**٢٢ ١٩٨**	**٤ ٨٩٢ ٧٨٠**	**٥٦ ٢٨٥ ٦٨٣**
أنشطة تكميلية	١٣٢ ٨٢٤	٢٤ ٦٤٥ ٧١٥	٢٦ ٠٢٢	١٧ ٧٤٤ ٩٦٩	٢٢ ١٩٠	٦ ٤١٦ ١٤٤	–	–	٤٨ ٨٠٦ ٨٢٨
المجموع	**٢٧٩ ٤٥٢**	**٥١ ٨٠٦ ٠٢٠**	**٥٢ ٩٧٦**	**٣٦ ١٢٥ ٧٥١**	**٤٢ ٤٢٧**	**١٢ ٢٦٧ ٩٦٠**	**٢٢ ١٩٨**	**٤ ٨٩٢ ٧٨٠**	**١٠٥ ٠٩٢ ٥١١**

الملحق الثالث

ميزانية التشغيل ٢٠٠٣-١٩٩٨

نشاط البرنامج القطري		تكاليف التشغيل المباشرة			المجموع الفرعي
		حجم الأغذية (بالأطنان)	تكاليف الأغذية (بالدولارات)	الشحن، التأمين، النقل الداخلي، والتخزين والمناولة	
النشاط الأول: إصلاح الأراضي الريفية	أنشطة أساسية (**البرنامج**)	١٤٦ ٦٢٨	٢٧ ١٦٠ ٣٠٥	٢٥ ٦٥٩ ٩٨٢	٥٢ ٨٢٠ ٢٨٧
	الحكومة	–	–	–	١٩ ٨٠٠ ٠٠٠
	أنشطة تكميلية	١٣٢ ٨٢٤	٢٤ ٦٤٥ ٧١٥	٢٣ ٢٤٤ ١١٨	٤٧ ٨٨٩ ٨٣٣
	المجموع الفرعي	٢٧٩ ٤٥٢	٥١ ٨٠٦ ٠٢٠	٤٨ ٩٠٤ ١٠٠	١٢٠ ٥١٠ ١٢٠
النشاط الثاني: التغذية المدرسية	أنشطة أساسية (البرنامج)	٢٦ ٩٥٤	١٨ ٣٨٠ ٧٨٢	٢ ٢٥٨ ٨٤٥	٢٠ ٦٣٩ ٦٢٧
	الحكومة	–	–	–	٥ ٢٠٠ ٠٠٠
	أنشطة تكميلية	٢٦ ٠٢٢	١٧ ٧٤٤ ٩٦٩	٢ ١٨٠ ٧١١	١٩ ٩٢٥ ٦٨٠
	المجموع الفرعي	٥٢ ٩٧٦	٣٦ ١٢٥ ٧٥١	٤ ٤٣٩ ٥٥٦	٤٥ ٧٦٥ ٣٠٧
النشاط الثالث: تنمية البنية الأساسية الحضرية وصحة الأمومة والطفولة	أنشطة أساسية (**البرنامج**)	٢٠ ٢٣٧	٥ ٨٥١ ٨١٦	٢ ٤٩٦ ٣٢٥	٨ ٣٤٨ ١٤١
	الحكومة	–	–	–	٧٠٠ ٠٠٠
	أنشطة تكميلية	٢٢ ١٩٠	٦ ٤١٦ ١٤٤	٢ ٥٤٨ ٣٨٣	٨ ٩٦٤ ٥٢٧
	المجموع الفرعي	٤٢ ٤٢٧	١٢ ٢٦٧ ٩٦٠	٥ ٠٤٤ ٧٠٨	١٨ ٠١٢ ٦٦٨
النشاط الرابع: مبادرات نموذجية	أنشطة أساسية (**البرنامج**)	٢٢ ١٩٨	٤ ٨٩٢ ٧٨٠	٣ ٤٦٤ ٣١٤	٨ ٣٥٧ ٠٩٤
	مجموع الأنشطة الأساسية (البرنامج)	٢١٦ ٠١٧	٥٦ ٢٨٥ ٦٨٣	٣٣ ٨٧٩ ٤٦٦	٩٠ ١٦٥ ١٤٩
	مجموع مساهمة الحكومة	–	–	–	٢٥ ٧٠٠ ٠٠٠
	مجموع الأنشطة التكميلية	١٨١ ٠٣٦	٤٨ ٨٠٦ ٨٢٨	٢٧ ٩٧٣ ٢١٢	٧٦ ٧٨٠ ٠٤٠
المجموع		**٣٩٧ ٠٥٣**	**١٠٥ ٠٩٢ ٥١١**	**٦١ ٨٥٢ ٦٧٨**	**١٩٢ ٦٤٥ ١٨٩**